وسط ضغوط الحرب الأوكرانية ورفع الفائدة وأزمة سلسلة الإمدادات العالمية

مبيعات كويتية قياسية للأسهم الأميركية تجاوزت 6 مليارات في الربع الأول

■ الاستثمارات بالأسهم تعادل 82٪ من إجمالي الاستثمارات الكويتية البالغة 348 مليار دولار ■ التحركات الكويتية خالفت توجهات السعوديين والإماراتيين الذين واصلوا شراء الأسهم

المحرر الاقتصادي

أظهرت تحركات الاستثمارات الكويتية في الأسهم الأميركية خلال الربع الأول من العام الحالي عمليات بيع قياسية تجاوزت 6 مليارات دولار، بالتزامن مع التذبذب الحاد في «وول ستريت» منذ بداية هذه السنة.

وفي تفاصيل هذه التحركات، بلغت محصلة تعاملات المستثمرين الكويتيين من المؤسسات والأفراد خلال يناير الماضي صافي بيع بقيمة 5,6 مليارات دولار، حيث بلغ إجمالي قيمة مبيعات الأسهم 7,3 مليارات دولار، وتعد ثاني أكبر حصيلة بيع للكويتيين في الأسهم الأميركية منذ بدء تجميع البيانات للاستثمارات الكويتية مطلع العام 2015، بعد تسجيل أعلى حصيلة بيع على الإطلاق في أبريل 2020 مع بدء تفشي جائحة كورونا في الولايات المتحدة.

واصل الكويتيون البيع في فبراير بصافي قيمة بلغت 387 مليون دولار، ثم عادوا للشراء في مارس الماضي بصافي شراء متواضع بلغت قيمته 118 مليون دولار فقط.

استثمارات الكويتيين بأميركا

وتستثمر الكويت على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومة 348 مليار دولار في كل الأوراق المالية بأسواق المال الأميركية كما في نهاية مارس الماضي، وبزيادة تقارب 34 مليار دولار على أساس سنوي مقارنة بمستوياتها نفسها خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب أحدث بيانات صادرة عن إدارة الخزانة الأميركية. وتعادل تلك القيمة نحو نصف تقديرات قيمة أصول الصندوق السيادي للدولة.

وتتنوع الاستثمارات الكويتية بين استثمارات في أسهم الشركات الأميركية بقيمة 286 مليار دولار، وتستحوذ وحدها على 82٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات، ونحو 62 مليار دولار في السندات بكل أنواعها.

موجة هبوط

وتعرضت الاستثمارات الكويتية في الأسهم إلى تذبذبات حادة، على أثر موجة الهبوط التي تضرب أسواق الأسهم الأميركية منذ بداية العام الحالي وخاصة كبرى شركات التكنولوجيا. حيث انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة تخطت 13٪ منذ بداية العام، بينما تراجع مؤشر ناسداك المركب الذي يقيس أداء شركات التكنولوجيا بأكبر نسبة تراجع منخفضا 23,4٪ منذ بداية العام، فيما انخفض مؤشر داو جونز الأوسع شهرة بنحو 9٪ خلال الفترة نفسها.

وتتزامن تراجعات الأسهم الأميركية مع مجموعة من العوامل التي أثرت على أدائها رغم تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا، حيث بدأ الغزو الروسي لأوكرانيا بنهاية فبراير الماضي ليزيد من الضغوط على سلسلة الإمدادات العالمية التي تأثرت بالفعل بتداعيات جائحة كورونا، كما تأثرت بالإغلاقات في الصين التي عادت الى التشديد خلال الأشهر الماضية.

بينما كان التهديد الأكبر بدء الاحتياطي الفيدرالي دورة تشديد نقدي يرفع فيها أسعار الفائدة، والتي زادت بالفعل خلال اجتماعات لجنة السياسة النقدية للعام الحالي، وسط توقعات بمزيد من الرفع خلال اجتماعي يونيو ويوليو المقبلين.

خارج السرب

جاءت حصيلة الاستثمارات الكويتية خلال الربع الأول من العام الحالي في أسهم الشركات الأميركية المدرجة ببورصات الولايات المتحدة مخالفة للتوجه الخليجي الذي زاد من مراكزه الاستثمارية، حيث سجلت حصيلة تعاملات المستثمرين السعوديين والإماراتيين صافي شراء بقيمة 5,8 مليارات دولار مقسمة بين حصيلة شرائية بقيمة 1,7 مليار دولار للاستثمارات الإماراتية و4,1 مليارات دولار للاستثمارات السعودية.

وتملك الكويت أكبر استثمارات لدولة خليجية في أسواق المال الأميركية، وبفارق كبير عن ثاني الدول الخليجية، وهي السعودية، حيث تستثمر المملكة بمؤسساتها وأفرادها في الأسهم والسندات الأميركية 294 مليار دولار بفارق يصل إلى 54 مليار دولار عن الاستثمارات الكويتية البالغة 348 مليار دولار. وتبلغ إجمالي استثمارات الأفراد والمؤسسات الإماراتية 161 مليار دولار بنهاية شهر مارس الماضي. وتستثمر قطر 36 مليار دولار فقط، بينما تستثمر سلطنة عمان 18,2 مليار دولار، وأخيرا تبلغ إجمالي استثمارات البحرين 1,7 مليار دولار.

تخص 3 تحالفات لمقاولين ينفذون مشروعات بالشركة

470 مليون دينار ضمانات نقدية وبنكية لدى «كيبيك»

علي إبراهيم

أظهرت وثائق رسمية اطلعت عليها «الأنباء» أن قيمة الضمانات المالية بحوزة الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة التي حصلت عليها من 3 تحالفات لمقاولين، تبلغ نحو 470 مليون دينار، من بينها 197,86 مليون دينار ضمانات نقدية، و272,28 مليون ضمانات بنكية.

وأظهرت الوثائق أن الجهاز المركزي للمناقصات وجه أثناء الموافقة على الأمر التغييري لمستشار مشروع مصفاة الزور بتحميل المتسبب في تأخر الإنجاز قيمة الاضرار المالية الناشئة عن التأخير، علما بأنه جار العمل على دارسة تحميل المقاولين المتأخرين بالانجاز قيمة الاضرار المالية الناشئة عن التأخير، وكذلك مراجعة مبررات ومطالبات المقاولين بشأن التأخير.

وأوضحت أن ذلك يأتي لضمان سلامة الإجراءات وعدم خصم أي مبالغ غير مستحقة على المقاولين مما قد يؤثر سلبا على سير الأعمال بالمشروع، منوهة في الوقت ذاته بأن الشركة تحتفظ بضمانات مالية لا تقل عن السقف الأعلى للتعويضات الاتفاقية عن التأخير المنصوص عليه تعاقديا وذلك لضمان حق الشركة في خصمها مستقبلا.

وجاء في الوثائق أن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة قدمت تسهيلات مالية لـ3 تحالفات بقيمة إجمالية تبلغ نحو 68,1 مليون دينار من بينها 50 مليون دينار لتحالف شركات فلور الأميركية ودايو وهيونداي الكوريتين، بالإضافة إلى 5 ملايين دينار لتحالف شركات سايبم الايطالية وايسار الهندية، وكذلك تسهيلات قدمت على شريحتين بـ13,1 مليون دينار لتحالف شركة هيونداي للهندسة والانشاءات وشركة سايبم (ايفاج حاليا) وشركة اس كي للهندسة وذلك بقيمة 6,6 ملايين دينار للشريحة الأولى و6,5 ملايين للشريحة الثانية.

وتعد هذه المبالغ المالية دفعات مقدمة من قيمة العقد مقابل ضمانات بنكية، إضافية علاوة على الضمانات الموجودة بالعقد، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا وتعرض المقاولين لضائقة في السيولة المالية مما قد يؤثر على مقدرتهم على استكمال الاعمال وهذه الدفعات المقدمة يتم استرجاعها عن طريق الاستقطاع من فواتير المقاول الشهرية أو من أموال المقاولين أو الضمانات المالية المحفوظة لدى الشركة، كما أن هذا النوع من التسهيلات المالية متعارف عليه في مصل هذا النوع من العقود.

وجاء في الوثائق أن هذه التسهيلات لم تتضمن أي فوائد كونها دفعات مقدمة من قيمة أعمال العقد وأظهرت الوثائق أنه تم استرجاع دفعات بالكامل قد قدمت إلى تلك الشركان وأن هناك دفعات اخرى تاريخ استحقاقها خلال يونيو واغسطس من العام الحالي.

وتمت الموافقة على هذه التسهيلات المالية عن طريق لجنة الشراء الداخلية والرئيس التنفيذي للشركة.

«ميد»: الكويت تستأنف التفاوض لتسعير عقد خدمات استشارية لإدارة مشروع نفطي رئيسي

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت طلبت من الجهاز المركزي للمناقصات العامة استئناف المباحثات بشأن المرحلة الثانية من عملية التفاوض على تسعير عقد خدمات استشارية خاص بإدارة مشروع رئيسي في قطاع النفط. وفي هذا السياق، ذكرت المجلة أنه سبق رفض العطاءات الخاصة بالعقد والمقدمة من شركتي «فلور كوربوريشن» الأميركية و«تكنيب» الفرنسية في بادئ الامر، وفي غضون ذلك كانت شركة نفط الكويت قد قبلت العرض المقدم من شركة «كيه بي آر» الأميركية البالغة قيمته 88,41 مليون دينار، والآخر المقدم من شركة «وود جروب» البريطانية التي قدمت سعرا يبلغ 83,46 مليون دينار، فيما بلغت قيمة العرض المقدم من شركة «وورلي» الأسترالية 81,3 مليون دينار.

وكانت المجلة قد ذكرت في شهر فبراير الماضي أن شركة تكنيب الفرنسية عادت إلى المنافسة على المشروع، بينما ظلت «فلور» مستبعدة من عملية تقديم العروض. ونوهت ميد الى ان لجنة التظلمات بمجلس الوزراء كانت قد طلبت نسخة من المستندات والمعلومات المتعلقة بشكوى من شركة «فلور» بشأن استمرار استبعادها. وكان الجهاز المركزي للمناقصات العامة قد استبعد مبدئيا كلا من شركتي «فلور» و«تكنيب» من تقديم العطاءات لفشلهما في تعديل قيمة خطاب الضمان من 2,5 مليون دينار إلى 2,65 مليون دينار. وبعد ذلك تقدمت الشركتان بشكوى إلى لجنة التظلمات بمجلس الوزراء، بحجة عدم ابلاغها بالتعديلات على مواصفات المناقصة.

ولم يتسن لمجلة ميد معرفة مبررات السماح لشركة «تكنيب» فقط، بعد تقديم شكوى من كلا الشركتين، بالانضمام إلى عملية المناقصة.

من ناحية أخرى، تقدر قيمة العقود بحوالي 330 مليون دولار وتغطي فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. وتسبب التأخير في ترسية عقد الاستشارات الخاص بالمشروع في اضطراب كبير في سوق مشاريع النفط والغاز في الكويت. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك القليل من الإعلانات عن مشاريع كبيرة في قطاع النفط والغاز في الكويت، فيما تضاعف تأثير جائحة كورونا والتحول العالمي للطاقة بسبب القضايا المستمرة المتعلقة بالوضع السياسي الداخلي في الكويت.

مستودعات ومخازن على مساحة 1,28 مليون م² .. باستثمارات تقدر بأكثر من 100 مليون دينار خلال عام واحد

العتيقي: «أس تو» تنشئ وتطور أحدث وأكبر منطقة لوجستية وخدمية في الكويت

أعربت شركة أس تو لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات (S2) في بيان صحافي أنها ستضع كل إمكاناتها وخدماتها للعمل على توفير مستودعات ومخازن على أحدث طراز وفي أسرع وقت ممكن وذلك في إطار دعم جهود الدولة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي في ظل الحاجة الملحة التي تفرضها الظروف العالمية.

وكانت الشركة قد أعلنت مسبقا عن البدء بأعمال إنشاء وتطوير بني تحتية تخزينية مدعمة ومجهزة بأحدث التقنيات وأرقى المواصفات الفنية في هذا المجال ضمن مشروع ساوث فيليج بمدينة صباح الأحمد السكنية وباستثمارات تفوق 100 مليون دينار، وتمتد البنى التحتية التخزينية لهذا المشروع على مساحة 1,28 مليون متر مربع حيث وصلت نسبة إنجاز الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى إلى 13,75٪ من تاريخ بدء الأعمال في أكتوبر الماضي.

وفي هذا الصدد، قال م.عبداللطيف العتيقي المدير العام لشركة (S2): إن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة للحفاظ على الأمن القومي المحلي، لاسيما المتعلق بالماء والغذاء والدواء والعمل على الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي الغذائي بالكويت، يجب أن يقابلها ويعززها وجود البنى التحتية المتطورة والمجهزة لاستيعاب الزيادة المتوقعة في مخزون السلع الغذائية والدوائية.

وأوضح: نقوم الآن بتطوير أحدث وأكبر منطقة لوجستية وخدمية على صعيد الكويت وفق أرقى المعايير العالمية المتخصصة في تطوير المشاريع الكبرى وبهدف خدمة واستقرار القطاعات التخزينية والحرفية والخدمية في البلاد. وسوف نضع كافة إمكاناتنا وخدماتنا لمساندة الجهود الحكومية لدعم المخزون الاستراتيجي والأمن الغذائي الكويتي. وعليه، نعمل على تسليم المرحلة الأولى من البنى التحتية التخزينية خلال عام واحد من الآن.

جدير بالذكر أن مشروع ساوث فيليج سيوفر مساحات تخزينية ضخمة بما يشمل التخزين المبرد والمكيف والمجمد، إلى جانب توفير مساحات مفتوحة، الأمر الذي يخدم مختلف القطاعات الحكومية والشركات ويلبي احتياجاتها كيفما كانت، كما أن تصاميم المستودعات ستطبق عددا من التقنيات والمفاهيم المستدامة بما في ذلك تحسين سعات التخزين من خلال استغلال المساحات التخزينية رأسيا واستخدام أسقف موفرة للطاقة وألواح عازلة جانبية، ومناور للإضاءة الطبيعية وغيرها.

كما تقوم الشركة حاليا بإجراء مباحثات مع الشركات الكبرى في الكويت والمختصة بالأغذية والأدوية الأساسية لتوفير جميع احتياجاتها من المساحات التخزينية المطلوبة لهم بما يخدم الهدف الأساسي وخطة الدولة لتوفير منظومة متكاملة للأمن الغذائي في الكويت.

وتعد التكنولوجيا والاستدامة من الركائز الأساسية التي تنطلق منها استراتيجية تطوير مشروع ساوث فيليج، فضلا عن توفيره لحلول ذكية تساعد في جعل المجمعات الخدمية والحرفية واللوجستية آمنة ومريحة وصديقة للبيئة باستخدام تكنولوجيا الطاقات البديلة وبما يتماشى مع أهداف خطة الكويت 2035. كما يتميز المشروع بالكفاءة الإدارية والفنية من حيث التكاليف التشغيلية، وتوفير تجربة خدمية أفضل، وخدمات أمنية أقوى للعملاء ما يؤدي بالتبعية إلى تقليل الهدر في استخدام الطاقة.